



**هيئة تنظيم الأعمال الخيرية**

**”نشرة توعوية”**

**لقطاع المنظمات غير هادفة للربح**

17 مارس 2020



## مقدمة:

تبعاً لخطة عمل هيئة تنظيم الأعمال الخيرية في مجال التواصل المستمر مع قطاع المنظمات غير الهادفة للربح بهدف حمايته من مخاطر الاستغلال في مجال التمويل غير المشروع فإن فريق التنسيق والدعم المعزز بهيئة تنظيم الأعمال الخيرية وفي إطار الحوار التشاركي الذي يقيمه مع مكونات القطاع غير الهادف للربح يعمل على تطوير مجموعة من التدابير الوقائية التي تهدف إلى إرساء وصقل أفضل الممارسات الدولية لغرض تعزيز المساءلة والنزاهة المالية وثقة الجمهور في إدارة المنظمات غير الهادفة للربح.

وبهدف تشجيع المنظمات غير الهادفة للربح على مواصلة تنفيذ عملياتها عبر القنوات المالية الآمنة وتعزيز سبل نفاذها إلى الخدمات المالية المتنوعة التي يوفرها القطاع المالي في مختلف بيئات العمل وبخاصة منها المناطق عالية المخاطر التي تعثرها احتياجات خيرية وإنسانية ملحة.

قام فريق التنسيق والدعم المعزز بوضع "النشرة التوعوية" التالية بعنوان "تعزيز وصول المنظمات غير الهادفة للربح للخدمات المالية" التي تتضمن مجموعة من الإرشادات بشأن تعزيز وتطوير العلاقات بين قطاع مقدمي الخدمات المالية والمنظمات غير الهادفة للربح، على نحو يعزز وصولها إلى الخدمات المالية وضمان استمرارية تدفق معاملاتها من خلال القنوات المالية الرسمية المنظمة.

تهدف الإرشادات الواردة ضمن هذه النشرة التوعوية إلى تعزيز طرق وصول المجموعة الفرعية المستهدفة من المنظمات غير الهادفة للربح ممن تباشر أعمالها في المناطق الجغرافية عالية المخاطر التي تعرف نزاع مسلح أو تهديد إرهابي إلى الخدمات المالية القائمة على الاشتغال المالي بهدف تلبية الاحتياجات الخيرية والإنسانية الملحة وسيكون لمواصلة تنفيذ التدابير الوقائية التي تتأسس على الاستفادة من الحلول التي تقدمها برامج الاشتغال المالي دور مهما في حماية المنظمات من التعرض للاستغلال لغرض تمويل الإرهاب.



## أولاً – اهداف الورقة التوعوية

- تطبيق أفضل الممارسات الدولية لغرض تعزيز المساءلة والنزاهة المالية وثقة الجمهور في إدارة المنظمات غير الهادفة للربح.
- تشجيع المنظمات غير الهادفة للربح على مواصلة تنفيذ عملياتها عبر القنوات المالية الآمنة وتعزيز سبل نفاذها إلى الخدمات المالية المتنوعة التي يوفرها القطاع المالي في مختلف بيئات العمل وبخاصة في المناطق عالية المخاطر التي تتطلب احتياجات خيرية وإنسانية ملحة.
- تعزيز وتطوير العلاقات بين المنظمات غير الهادفة للربح وقطاع مقدمي الخدمات المالية، على نحو يعزز وصولها إلى الخدمات المالية وضمان استمرارية تدفق معاملاتها من خلال القنوات المالية الرسمية المنظمة.
- تعزيز طرق وصول الفروع والمكاتب الخارجية التابعة بالمنظمات غير الهادفة للربح ممن تباشر أعمالها في المناطق الجغرافية عالية المخاطر التي تعرف نزاع مسلح أو تهديد إرهابي إلى الخدمات المالية القائمة على الشمول المالي بهدف تلبية الاحتياجات الخيرية والإنسانية الملحة.
- تشجيع الجهات غير الهادفة للربح على تبني تنفيذ تدابير وقائية للاستفادة من الحلول التي تقدمها برامج الشمول المالي بغرض حماية المنظمات غير هادفة للربح من إساءة استخدام خدماتها لتمويل الإرهاب.



## ثانياً- تعزيز وصول المنظمات غير الهادفة للربح للخدمات المالية

- أن تطبيق المؤسسات المالية لإجراءات العناية الواجبة يستهدف المحافظة على علاقاتها مع المؤسسات المالية المراسلة، وهذا يتطلب التعاون من الجهات غير هادفة للربح بتقديم المعلومات المتعلقة بأنشطتها والجهات المانحة والمستفيدين من خدماتها، خصوصاً عند تنفيذ تحويلات مالية خارجية.
- أن تنظيم العلاقات بين المؤسسات المالية والمنظمات غير الهادفة للربح، يضمن وصولها إلى الخدمات المالية وضمان استمرارية تدفق المعاملات المالية من خلال القنوات الرسمية المنظمة وتطوير السياسات والإجراءات التي تحد من ظاهرة تجنب المخاطر، بما يضمن تعزيز النزاهة المالية والشفافية.

## ثالثاً- الإجراءات التي تعزز من وصول قطاع المنظمات غير الهادفة للربح إلى الخدمات المالية:

- 1) اعتماد المنهج القائم على المخاطر بالجهات غير هادفة للربح لإدارة مخاطرها، بحيث يتم صياغة السياسات وفقاً للمخاطر بما يضمن تخفيفها وتخفيف أثرها وليس تجنبها، وذلك لضمان أن إجراءات مكافحة تمويل الإرهاب لا تحد من الوصول إلى الخدمات المالية.
- 2) زيادة الوعي والخبرة لدى المنظمات غير الهادفة للربح، بما فيها القوانين والأنظمة والتشريعات ذات الصلة من خلال الأدوات المختلفة التي يمكن بها رفع الوعي لديها.
- 3) تعزيز الضبط والرقابة الداخلية المحكمة بالمنظمات غير الهادفة للربح، يعزز من ثقة المؤسسات المالية في المنظمات غير الهادفة للربح ويعزز الفهم بأن المنظمات غير الهادفة للربح تعمل ضمن إطار منظم يضعف احتمالية حدوث أية تحويلات غير مشروعة.



(4) التعاون المستمر مع الجهات المحلية ذات العلاقة (مثل جهات إنفاذ القانون والمصرف المركزي، الهيئة العامة للجمارك، وهيئة تنظيم الأعمال الخيرية) للتصدي لقنوات نقل الأموال غير الرسمية، ووضع الخطط والإجراءات المناسبة لكشفها والحد منها وتشجيع تحويل الأموال عبر القنوات للرسمية يعزز من الثقة في الجهات غير هادفة للربح.

(5) متابعة الأدلة والنشرات الدورية الدولية الخاصة بالجهات غير الهادفة للربح لتنبهي أفضل الممارسات الدولية في تطبيق الحوكمة وبذل العناية الواجبة وإدارة المخاطر.

(6) تعزيز متطلبات الشفافية إلى الحد الممكن، لما في ذلك من دور كبير للمساعدة في الحفاظ على علاقة الثقة والعمل بين الجهات غير هادفة للربح والمؤسسات المالية.

(7) ضمان حصول المؤسسات المالية على المعلومات الكافية حول الجهة غير الهادفة للربح بحيث تستطيع تقديم خدماتها بالشكل الأفضل، والمعلومات حول الأطراف المستفيدة المتلقية للتحويلات المالية، وما إلى ذلك من المعلومات المرتبطة بتنفيذ المشاريع الخارجية.

(8) زيادة الوعي لدى المنظمات غير الهادفة للربح حول مسؤولية المؤسسات المالية عن مراقبة أنشطة الحسابات والمعاملات للمنظمات من أجل رصد أي نشاط غير عادي أو مشبوه، وعليه يتعين على كافة الجهات غير الهادفة للربح على التعاون مع المؤسسات المالية والإجابة عن أية استفسارات من المؤسسات المالية بصدق وبشكل كامل، وفي حال قامت المؤسسة المالية بالتبليغ عن أية تقارير مشبوهة يجب على المنظمة غير الهادفة للربح أن تدرك أنه هذا متطلب بموجب القوانين والتعليمات التنظيمية.



9) تقديم المنظمة غير الهادفة للربح كافة المعلومات الاساسية التي تثبت أن المنظمة مسجلة وذات حوكمة جيدة ولديها تدابير لتطبيق العناية الواجبة اللازمة وتدابير تخفيف المخاطر، وكذلك أي معلومات أخرى تخص المنظمة مثل: متى وكيف ولماذا تشكلت، حجمها وكيف نمت، إجمالي حجم الأموال التي تجمعها وتنفقها سنوياً، وأية معلومات أخرى مناسبة، وكذلك أية تغييرات متوقعة في المعلومات السابقة أو في نشاط المنظمة.

10) إعلام المؤسسة المالية مسبقاً بأية معاملة غير عادية وشرح لطبيعتها وتوقيتها وكذلك أية تحولات كبيرة أو خارجة عن نمط نشاط المنظمة المعتاد.

#### رابعاً - استعمال تقنيات الشمول المالي للوصول إلى الخدمات المالية في المناطق عالية المخاطر:

- إن العمل في المناطق عالية المخاطر واللجوء إلى القنوات غير الآمنة لتسليم المساعدات الإنسانية، يؤثر سلباً على عمل الجهات التنظيمية والرقابية والجهات القائمة على إنفاذ القانون في مجال مكافحة التمويل غير المشروع وذلك بالحد من قدرتها على تعزيز النزاهة المالية والشفافية بسبب عدم تمكنها من تتبع حركة الأموال عبر هذه القنوات واكتشاف أي حالات مشبوهة، الأمر الذي يؤدي إلى تعرض هذه القنوات للاستغلال الإجرامي بسبب الصعوبات المرتبطة بالرقابة عليها.

- تشير التوصية رقم (8) من توصيات مجموعة العمل المالي، على "تشجيع المنظمات غير الهادفة للربح على تنفيذ العمليات عبر قنوات مالية حيثما أمكن، مع الأخذ بالاعتبار الإمكانيات المتنوعة في القطاعات المالية لدى مختلف الدول وفي مجالات مختلفة بحاجة الي احتياجات خيرية وإنسانية ملحة"، فان الجهات الرقابية والتنظيمية في الدولة تشجع على استخدام الحلول الأكثر أماناً والتي تحقق الشفافية والنزاهة المالية وإمكانية تتبع المعاملات المالية حتى وإن كانت صغيرة الحجم.





- تتكامل أهداف الشمول المالي ومكافحة تمويل الإرهاب وبالتالي يمكن استخدام الوسائل والتقنيات المطبقة بالشمول المالي في تعزيز الوصول للخدمات المالية، والتي من أبرزها:
  - تحويل الأموال باستخدام عمليات التوزيع الآلي والتكنولوجيا الرقمية.
  - محاولة استخدام الوسائل المتاحة التي تندرج تحت مفهوم التكنولوجيا المالية (Fin-tech)، إذ أمكن ذلك حيث أن مرونة المعايير الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، تمكن من استخدام هذه الوسائل وكذلك تمكن السلطات الرقابية من تهيئة أدوات الرقابة الفعالة والمناسبة وتفعيل المستوى المناسب من الحماية وإدارة المخاطر الخاصة بها.

#### خامساً - أهم وسائل الشمول المالي لأغراض القطاع غير الهادف للربح:

- استخدام الهاتف المحمول ومنصات الرسائل النصية وتطبيقات الهواتف الذكية المرتبطة من خلال مشغلي شبكات الهاتف المحمول.
- استخدام برامج التحويلات النقدية بالاعتماد على البطاقات والقسائم وتطبيقات نقاط البيع، حيث يمكن للمستفيدين الاعتماد على محافظ مالية إلكترونية أو حسابات بنكية.
- ان أمكن استخدام تكنولوجيا "البلوك تشين"، حيث ان هذه التكنولوجيا توفر شفافية كاملة عن طريق امتلاكها لقاعدة بيانات تسجل كافة المعاملات التي تتم من خلالها كما انها تتيح إمكانية التثبت من هوية العملاء وبياناتهم، كذلك عدم اعتمادها على الوسطاء والأطراف الثالثة لإنجاز المعاملات، الامر الذي يجعل التحويلات أكثر سهولة وسرعة وأمان واقل تكلفة والأهم من كل ذلك أكثر شفافية.



قائمة المراجع:

لمزيد الاطلاع على أفضل الممارسات الدولية بشأن تعزيز وصول المنظمات غير الهادفة للربح إلى الخدمات المالية يمكن الرجوع إلى الأدلة الإرشادية والتقارير والعناوين الإلكترونية التالية:

-مكافحة غسل الأموال/ محاربة تمويل الإرهاب: تعزيز الاشتغال المالي والنزاهة المالية المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، البنك الدولي.

<https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Focus-Note-AML-CFT-Strengthening-Financial-Inclusion-and-Integrity-Aug-2009-Arabic.pdf>

-مبادئ توجيهية لبرامج التحويلات النقدية: الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولي 2007

<https://www.icrc.org/data/files/publications/ar/final-version-of-mouvement-guidelines.pdf>

-دور الخدمات المالية في الازمات الإنسانية: منتدى توفير سبل الوصول إلى الخدمات المالية تقرير المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وشركائها 12 أبريل 2017

<https://www.cgap.org/sites/default/files/researches/documents/Forum-The-Role-of-Financial-Services-in-Humanitarian-Crises-Arabic.pdf>

-الخدمات المالية والأفاق المستقبلية للإدماج المالي: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مارس 2017.

<https://sptf.info/images/Guidelines-for-FSPs-on-serving-refugee-populations-Arabic-March2017.pdf>

-Principles for Digital payments in Humanitarian Response

[https://static.globalinnovationexchange.org/s3fs-public/asset/document/Digital-Payments-Humanitarian-Principles\\_0.pdf?BvMH5s\\_7H6psd5btsC7ZIS3v8KBx4Xdj](https://static.globalinnovationexchange.org/s3fs-public/asset/document/Digital-Payments-Humanitarian-Principles_0.pdf?BvMH5s_7H6psd5btsC7ZIS3v8KBx4Xdj)





-The Digital Lives of Refugees: How Displaced Populations Use Mobile Phones and What Gets in the Way, GSMA Mobile for Humanitarian Innovation, UNHCR

<https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2019/07/The-Digital-Lives-of-Refugees.pdf>

-Anti-Money laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion: FATF Guidance November 2017

<http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/content/images/Updated-2017-FATF-2013-Guidance.pdf>

-Does the Financial Action Task Force (FATF) Help or Hinder Financial Inclusion? A Study of FATF Mutual Evaluation Reports, Center for Global Development, CGD Policy Paper 143, May 2019

<https://www.cgdev.org/sites/default/files/does-financial-action-task-force-fatf-help-or-hinder-financial-inclusion-study-fatf.pdf>

-Banking Non Profit Organizations-The Way Forward, Consortium for Financial Access, June 2019

<https://charityandsecurity.org/system/files/ACAMS%20Financial%20Access%20Paper%20-%20Updated.pdf>

-Ensuring Financial Services for Non-Profit Organizations, International Stakeholder Dialogue

Thursday, 15 February 2018 |The Hague, the Netherlands

[http://fatfplatform.org/wp-content/uploads/2018/02/Ensuring-Financial-Access-for-Non-profit-Organizations\\_Final-Report.pdf](http://fatfplatform.org/wp-content/uploads/2018/02/Ensuring-Financial-Access-for-Non-profit-Organizations_Final-Report.pdf)



-AML/CFT: Strengthening Financial Inclusion and Integrity, Jennifer Isern and Louis de Koker, CGAP Paper No. 56 August 2009

<https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Focus-Note-AML-CFT-Strengthening-Financial-Inclusion-and-Integrity-Aug-2009.pdf>

- De-risking of NPOs: Queen Maxima's speech at the Egmont Group Plenary, 8 Julye 2019, Global NPO Coalition on FATF

<http://fatfplatform.org/uncategorized/de-risking-of-npos-queen-maximas-speech-at-the-egmont-group-plenary/>

\*\*\*\*\*